المحاضرة التاسع:محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية

- **تمهيد:**

لعبت المنظمات والهيئات الدولية دورا كبيرا وهاما في تعبئة وتأطير الجهود الدولية لمحاربة والحد من ظاهرة الفساد سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وتمثلت وظائفها في تقديم البرامج التحسيسة لعامة المواطنين حول أخطار ظاهرة الفساد، وكيفية مكافحته والحد منه من خلال التقارير الدورية حول مدى نجاعة الإجراءات المتبعة. وفيما يلي أهم الهيئات والمنظمات الدولية:

1. منظمة الشفافية الدولية:

هي منظمة غير حكومية (ONG) لها وزن عالمي كبير، لما أظهرته من نشاط دءوب وتواصل في مواجهة الفساد في كل دول العالم.

تأسست سنة(1993) في برلين بألمانيا، ولها فروع عديدة في حوالي(100)دولة، ومنذ(2011) بدأت في إصدار تقارير سنوية حول معدات الفساد ومؤشراته في العالم.

وتعتمد منظمة الشفافية الدولية على انطباع المستثمرين الأجانب عن الفساد في تلك الدول، وتستخدم في سبيل تقييم الفساد أفضل المقاييس الدولية المستخدمة وهو ما يسمى "الرقم القياسي للشفافية الدولية"، ويعكس هذا المقياس مدى وجود الفساد في الدول بمقياس من صفر إلى مائة درجة، حيث تشير الدرجة(مائة) إلى الدول الخالية من الفساد، بينما تشير الدرجة (الصفر) إلى سيطرة الفساد على كافة العلاقات، كما يعكس تباين هذا المؤشر عن مدى انتشار الفساد وتغلغله داخل مؤسسات الدولة، ويعبر أي تغيير في هذا المؤشر عن مدى تحسن أو تدهور الشفافية فيها، ومن ثم مدى انتشار الفساد فيه.

وقد تبنت المنظمة مجموعة من الأهداف للحد من الفساد وهي:

- جمع وتحليل ونشر المعلومات لزيادة الوعي حيال أثر الفساد المالي والسياسي المدمر على التنمية البشرية ودورها في إشاعة الفقر وتعميق الأحقاد الاجتماعية التي تقود في النهاية إلى الإرهاب.
- بناء التحالفات الواسعة بين المتضررين من الفساد من جماعات المجتمع المدني وأصحاب الأعمال والمتلقين للأعمال الدولية.
- إنشاء فروع وطنية تطوعية في كل دولة يتاح لأهلها ممارسة مثل تلك القدرة على التنظيم ودعم هذه الفروع لتنفيذ مهامها في محاربة الفساد.

كما تعتمد المنظمة على مبادئ إرشادية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- إدراك أن مخاطر الفساد تتعدى حدود الحالات الفردية، ولذا فهناك مسؤولية مشتركة وعامة لمحاربة الفساد.

- اعتبار الحركة ضد الفساد حركة عالمية تتجاوز النظم الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية والثقافية داخل كل دولة.
- الاهتمام بمبادئ لمحاربة الفساد تتمثل في: المشاركة، اللامركزية، التنوع، المساءلة، والشفافية على المستوى المحلي.
- إدراك أن هناك أسبابا عملية قوية وأخرى أخلاقية لوجود الفساد

2. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

بدأ اهتمام هيئة الأمم المتحدة بمحاربة الفساد على الصعيد الدولي منذ1996، عندما تبنت الجمعية العامة التابعة لها قرارين حول قواعد سلوك الموظفين العموميين وتواصلت المساعي من خلال العديد من الاجتماعات والقرارات إلى أن توصلت إلى "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في 31 أكتوبر 2003 بقرار يحمل رقم4/58، والذي أصبح ساري النفاذ في 14 ديسمبر2005. (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)

وقد مثلت هذه الاتفاقية خطوة كبيرة للتصدي لظاهرة الفساد محليا وعالميا، بما تشكله من إعاقة وتأثير سلبي على مجهودات التنمية ومحاربة الفقر والتخلف، حيث أقرتها 120 دولة وشارك في صياغتها ممثلون عن العديد من المنظمات الدولية، كما تكمن أهميتها في كونها وضعت إستراتيجية شاملة مكونة من مجموعة من التدابير والإجراءات التشريعية والآليات الفعلية لمتابعة تنفيذها وتقييم مدى نجاعتها تتكون الاتفاقية من ثمانية فصول و71مادة.

تقر الاتفاقية بالتأثير السلبي للفساد على التنمية المستدامة تأكد على مبادئ حكم القانون المساءلة والشفافية والنزاهة واحترام حقوق الإنسان ومساندتها، حددت الاتفاقية مجموعة من الأفعال المجرمة التي تقتضي على الدول الأطراف وضع تدابير محددة لمحاربتها والقضاء عليها من بينها غسيل الأموال، رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية، اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها.

من الواجبات المفروضة على الدول الأطراف بموجب الاتفاقية تنفيذ سياسات واستراتيجيات منسقة لمكافحة الفساد ترتكز على مشاركة المجتمع المدني تعكس مبادئ حكم القانون والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العامة، إضافة للنزاهة، والشفافية، والمساءلة، إجراء تقييم دوري لتأثير هذه السياسات ومدى ملاءمتها.

أنشأت الاتفاقية هيئات تابعة لها تسعى لتحقيق أهدافها تكمن في مؤتمر الأطراف الذي أنشأ بدوره هيئات فرعية مثل الفريق المهني باستعراض التنفيذ، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية التي تقوم على مبادئ رئيسية تتمثل في الشفافية والكفاءة وعدم التدخل والنزاهة،

وتوفير الفرص لتقاسم الممارسات الجيدة ومواجهة التحديات، تجنب موقف الخصومة وفرض العقوبات، تحديد الصعوبات التي تواجه الدول الأطراف لدى تنفيذها للاتفاقية، إتباع الأصول الفنية وتشجيع التعاون البناء.

3. برنامج البنك الدولي لمساعدة الدول النامية في محاربة الفساد الإداري:

يعتبر البنك الدولي أكبر مصدر في العالم حيث يقوم بتقديم المساعدات المالية والفنية، وخصوصا في الدول النامية لغرض دمج اقتصادها ضمن المنظمة الاقتصادية العالمية.

كما يعد البنك الدولي من أكبر المؤسسات الدولية اهتماما بمكافحة الفساد، حيث وضع إستراتيجية فعالة في مجال مكافحة الفساد وتضمنت محاور رئيسية أهمها:

- العمل على منع الفساد في المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي كشرط أساسي لتقديم العون للدول النامية، ودعم المؤسسات المختصة بمكافحة الفساد.
- تحديد شروط وضوابط الإقراض.
- تقديم العون والمساعدة للدول النامية في إطار مكافحة الفساد.

وأنشأ البنك الدولي دائرة خاصة للتحقيق في شبهات الفساد في المشاريع التي يمولها البنك وفي كل ما له علاقة يتللك المشاريع، وحدد مجموعة من الإجراءات والآليات من حيث نشر أسماء الأفراد والشركات التي عليها مؤشرات فساد أو عاجزة في تنفيذ المشاريع لغرض عدم إشراكها في تنفيذ المشاريع الجديدة التي تنفذ بتمويل من البنك الدولي لما لذلك من أثر مهم ودور فعال في مكافحة الفساد الدولي من جهة وتعزيز الثقة بعمل البنك الدولي وإنجاح مهامه من جهة أخرى.

4. صندوق النقد الدولي:

برز صندوق النقد الدولي للوجود بصفة رسمية في 27 كانون الأول1945 بعد توقيع 29 دولة على ميثاق الصندوق في مؤتمر بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 1-22-تموز 1944، وبدأ ممارسة أعماله في الأول من آذار1947، ويبلغ عدد أعضائه 183 دولة.

ويختص الصندوق بتقديم القروض إلى الدول الأعضاء لمعالجة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها، وبذلك يعمل على استقرار أسعار الصرف.

كما يسعى الصندوق إلى بناء نظام اقتصادي دولي أكثر استقرارا ويهدف الصندوق إلى تشجيع التعاون الدولي في مجال النقد وتسهيل النمو في التجارة الدولية والعمل على تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات وإقامة نظام مدفوعات موحد، وهو في نفس الوقت مؤسسة مالية دولية تستهدف منع وقوع الأزمات في مجال النقدي الدولي من خلال تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة كما أن له دور استشاري ورقابي وإشراف على سياسيات أسعار الصرف في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى عمليات التمويل والإقراض التي يقو بها.

وقام صندوق النقد الدولي بدور كبير في مكافحة الفساد وذلك بوضع ضوابط تتعلق بتقديم القروض والمساعدات المالية وأكد على وقف المساعدات المالية إلى دولة يثبت أن الفساد الحكومي فيها يعيق مهام تجاوز المشكلات الاقتصادية في تلك الدول.

ويعتبر صندوق النقد الدولي من أهم المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد من حيث ممارسته للصلاحيات الكبيرة التي يتمتع بها في مجال مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية سواء على صعيد الدول الأعضاء أو على الصعيد الدولي بشكل عام ومساعدة الدول في رسم وتطبيق سياسات مالية واقتصادية ونقدية.

كما حدد صندوق النقد الدولي حالات الفساد بالممارسات المرتبطة بإنفاق الأموال العامة في غير المجالات المحددة لها وتورط الموظفين الرسميين في عمليات تحايل جمركية أو ضريبية، إساءة استخدام احتياطي العملات الصعبة من قبل هؤلاء الموظفين واستغلال السلطة من قبل المشرفين على المصارف والممارسات الفاسدة في مجال تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر.